

« اننا نجري نقدا ذاتيا باستمرار ونمتحن قراراتنا بغير تردد ، وعملا ، كأى عمل ، حقق مقادارا من النجاح ، ولكنه لم يخل من الخطأ ، وانجازنا الكبير ربما كان استمرار الدستورية الشرعية والاستقرار والتقدم في الاردن وعدم السقوط في براثن العنف والتعسف والقسوة !!

الملك حسين
بعد اعلان قيام
المجلس الاستشاري



اللوذي : كمبارس المواسم

الاردن المجلس الوطني:

استشاري ام التافاني؟

وبين اعضاء المجلس الستين ٣ سيدات و ١٩ يشغلون مناصب وزارية ... وتأتي هذه الخطوة من جانب النظام الهاشمي مترافقة مع تحركاته السياسية التي سجلت نشاطا ملحوظا في الآونة الأخيرة لجمع شمل أسرة التسوية الاستسلامية العربية على قاعدة ورقة العمل

أذاعت وكالة الأنباء الأردنية ، يوم ٢٢ - ٤ - ١٩٧٨ نص ما يسمى « بالارادة الملكية » التي تضمنت الموافقة على تعيين اعضاء المجلس الوطني الاستشاري ، وتسمية رئيس الوزراء الاسبق احمد اللوزي رئيسا له ،



تقرير خاص عن متابعة اعمال المؤتمر الشعبي في الاردن

● اجتمعت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي المؤلفة من اربعين عضوا يوم ٢٥ - ٣ - ١٩٧٨ ، وطرح على جدول اعمالها اربعة مواضيع هامة هي التالية :
١ - عرض ما تم في المقابلة بين الوفد المنبثق عن اللجنة الدائمة للمؤتمر والملك حسين .
٢ - عرض ومناقشة دور البعثة الطبية الاردنية المغرزة من قبل نقابة اطباء في الاردن التي التحقت في خدمة القوات المشتركة .
٣ - مناقشة الامور المالية حيث تم تشكيل لجنة مالية منبثقة عن المؤتمر الشعبي بالاشتراك مع اللجنة المالية لفرقة التجارة في عمان ، وعرض طبيعة مهام وعمل اللجنة المالية في جمع التبرعات من المواطنين والمؤسسات والهيئات الشعبية .
٤ - مناقشة الاوضاع في جنوب لبنان بعد صدور قرار وقف اطلاق النار وارسال قوات الطوارئ الدولية ، وموقف المقاومة من هذا القرار وموقف النظام السوري من موضوع مرور التعزيزات للقوات المشتركة في الجنوب .
هذا وقد طرح في الاجتماع ضرورة استجلاء حقيقة الموقف السوري من مسألة التعزيزات واصدار

بيان بذلك عن اللجنة الدائمة ، الا ان هذا اجل ليتم التأكد من ماهية الموضوع . ووافقت اللجنة على ايفاد بعثة لتلقي بريس النظام السوري حافظ الأسد وتستكشف موقف النظام السوري من منع التعزيزات وحقيقة موقفها من ما يجري في جنوب لبنان على ضوء قرار وقف اطلاق النار والقرار ٢٤٥ ، وعلى ان يقوم هذا الوفد ايضا باللقاء مع قيادة المقاومة الفلسطينية للاطلاع على موقفها من هذه القضايا وتحديد ما هو مطلوب من القوى الشعبية في الاردن من دعم سياسي ومادي لمساندة الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .
أقرت اللجنة كذلك ان يقوم وفد بمقابلة رئيس الوزراء يحمل معه مذكرة تتضمن في جوهرها نقاط البيان الذي صدر عن المؤتمر الشعبي ، ومقابلة باسم المكتب الدائم للمؤتمر الشعبي والنقابي في الاردن ، ولتباينة تحقيق الطلبات التي قدمت من خلال اللجنة المصغرة اثناء مقابلتها للملك واهمها موضوع الحريات العامة والافراج عن المعتقلين السياسيين وحرية العمل للمقاومة الفلسطينية في كهذه؟؟؟
التصدي للعدو الصهيوني ...

الاردنية الخاصة « باعادة رأب الصدع الحاصل في الصف العربي » و « اعادة بناء القوة الذاتية العربية » ، هذه الورقة التي طار بها « رسل » النظام الهاشمي في الشرق والغرب العربي ولاقت اهتماما متزايدا من قبل سادة الانتظمة العربية على السواء ، و « ابرزت المخزون القومي للملك حسين » على حد زعم أحد زعماء الانظمة البرجوازية العربية البارزين ...

المرونة !

ومن جهة ثانية حرصت التصريحات الصادرة على لسان « حسين » ان تؤكد الصبغة المرورية لهذا « المجلس الوطني الاستشاري » وعلى انه لا يمكن ان يكون البديل لمجلس النواب الذي اصبح في طيات الغيب منذ صدور « المرسوم الملكي » القاضي بحله في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ وذلك في اعقاب قرارات مؤتمر الرباط التي تنص على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي « الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني » ولعل هذه القرارات الفوقية لم تلغ ولن تلغ طموحات النظام الهاشمي في عودة الضفة الغربية اليه مرة اخرى بل وعلى العكس يمكن لهذه الطموحات ان تمتد لكي تشمل قطاع غزة وهذا ما اريد له ان يكون « في مشروع المملكة العربية المتحدة » الذي لا تزال تراه بعض الاوساط السياسية العربية والدولية صالحا لحل « القضية الفلسطينية » ...

والمجلس « الوطني » العتيد هو في نفس الوقت حركة التوافقية من جانب نظام « حسين » على ما افرزته الانتفاضة الشعبية الباسلة للجماهير الاردنية الفلسطينية الاخيرة من هيئات شعبية وطنية كاللجنة الشعبية الدائمة للمؤتمر الشعبي الذي يستمد شرعيته من التفاف الجماهير حوله وتحويله الى قوة سياسية شعبية ضاغطة .

● ومن المؤكد ان حقيقة النظام الهاشمي القائم اساسا على القمع والارهاب والارتباط الكامل بالمخططات الامبريالية الصهيونية الرجعية لم تعد خافية على الجماهير الشعبية الاردنية الفلسطينية وطلاتها الوطنية والتقدمية . وتكفي اطلالة سريعة على ممارسات نظام « حسين » هيال الجماهير والحركة الوطنية في الاردن لكي تعري هذا النظام وتظهر وجهه الديموي البشع وفي نفس الوقت ترد بشكل حاسم ونهائي على تلك القوى التي تحاول « مد الجسور » و « استئناف الحوارات » معه مراهنة على امكانية عودة المقاومة الفلسطينية (المسلحة) لمزاولة نشاطها الكفاحي ضد العدو الصهيوني من على الساحة الاردنية !!

ان حقيقة النظام الهاشمي الخيانية ندحض في نفس الوقت ادعاءات بعض القوى السياسية في الاردن المطالبة « بصيانة استقلال الاردن » وباقامة « حكومة وطنية متحررة » ، ولا بأس ان تستظل بسقف النظام الملكي الحالي ... ويحق لنا التساؤل عن وجه « التحرر » و « الوطنية » في حكومة كهذه؟؟؟

امجد ناصر

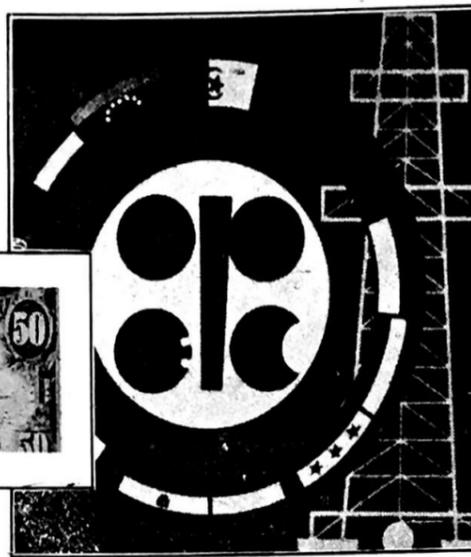
حتام

الصراع بين الدولار وبرميل النفط

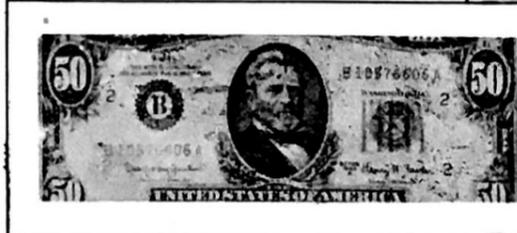
يواجه كارتر مصاعب جمة في وجه مشروعاته الهادفة الى وضع حد للتدهور الذي يعاني منه الاقتصاد الاميركي ، ويجد مشكلات معقدة تحول دون قدرته على انتشاله من الازمة المحدقة به ، والمهددة بتفجره وانهيائه .
والاسباب في ذلك لا تعود الى عوامل داخلية محضة ، كتندي معدلات النمو او استمرار مرض التضخم فقط ، وانما تتعدد اشكالها ، وتتسع دائرة تفاعلها وتأثيرها بعوامل اخرى خارجية لعل ابرزها موقف دول السوق الأوروبية المشتركة التي عقد زعمائها مؤتمراهم الاخير في مطلع هذا الشهر وأقروا برنامجا يدفع بعجلة تطور الاقتصاد الاوروبي ليحقق معدلات نمو تصل الى ٤.٥ بالمئة وليشمل اشكال تنسيق واسعة بين الدول الأوروبية ذاتها ، على ان اهم عامل سيكون له تأثيره على مسار الاقتصاد الاميركي سيكون النفط ، واسعاره ، واستمرار او عدم استمرار الدولار بكل امراضه كعملة لبيعه ، اذ لا بد وان يحرص كارتر على توفير احتياجات اميركا من النفط كمصدر للطاقة ، وباسعار لا تثقل على اقتصادها ، حيث تستورد الولايات المتحدة ما يزيد على ٨.٦ مليون ب / ي (برميل يوميا) من دول « الاوبك » ، ويشكل ذلك ٤٦ بالمئة من احتياجاتها النفطية ، وعليه فستكون الخطوة الاولى - التي يبدو ان كارتر قد خطاها - هي تحديد العلاقة بين « الاوبك » والولايات المتحدة التي يبدو انها في افضل اوقاتها منذ ان توترت عند ارتفاع الاسعار في شتاء ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، حيث كان من الصعب تحاشيه .

ضعف مواقع الاوبك

في الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ازدادت واردات الولايات المتحدة من النفط بحوالي



ايهما اقوى ؟



في حزيران ١٩٧٥ ، الا انه لم يجر تطبيقه ، ولا يلوح في الافق ما يشير الى ذلك ، وهذا ما تشير اليه تصريحات محمد ابو الخيل وزير المالية السعودي الذي يقول « ان ترك الدولار سوف يضعف الخسارة الناجمة من الاستمرار في التعامل به » . وهو ما اكدته تصريحات الشاه في بداية الاسبوع حين قال ان بلاده والسعودية « لا تؤيدان اية خطوة للنخلص من الدولار اساسا لاحتساب اسعار النفط » . و اضاف « انه والسعودية سوف يستمران في دعم قرار تجميد اسعار النفط طوال السنة الحالية » ، ذاهبا في وقافته الى ابعد من ذلك حين يقول « بان اهم مشكلتين تواجهان العالم اليوم هما : مشكلة النقد ، والبحث عن مصادر جديدة للطاقة » .

في ايار القادم سيعقد اجتماع « للاوبك » في الطائف ، وسيكون على جدول اعماله مسألتان : الاسعار وعملة احتسابها والزيادة في الانتاج وكميته ، ولا بد ان تؤخذ في الاعتبار كافة المسائل المشار اليها .

الا انه وعلى المدى القصير ، وحسب ما تشير اليه خطوات اهم واكبر دولتين في المنظمة ، فان الولايات المتحدة قد نجحت الى حد بعيد وحتى الان في تطويق « الاوبك » وافقدتها جزءا من الاستقلالية والمكانة التي احتلتها خلال اعوام ٧٣ - ٧٧ . وهذا ما يجب ان تناضل المنظمة من اجل استعادته .

٢.٣ مليون ب / ي ، اي بنسبة ٢٨ بالمئة . وكانت زيادة وارداتها النفطية من الاوبك وحدها حوالي ٢.٥ مليون ب / ي وهي زيادة تفوق ١٠٠ بالمئة . وقد عرف النفط اجمالا زيادة ملحوظة في الطلب ، مما رفع من اسعاره وكميات انتاجه التي توفرت ظروف دولية ، وعوامل اقتصادية متعددة ومتشابكة ادت الى اعطاء دول النفط مواقع حصينة وقوية باتت بموجبها ، حتى تلك الدول التي لا تمتلك ثقالا سياسيا او سكانيا لها اهمية خاصة على صعيد العلاقات النقدية والمالية العالمية .

ومع بداية هذا العام انخفض الطلب على النفط مما ادى الى خفض انتاج الاوبك بمعدل ١٤ بالمئة مقارنة مع هذا الوقت من العام المنصرم ، وحسب بعض الاحصائيات ، فان السعودية لن يتجاوز انتاجها حتى نهاية ١٩٧٩ ٨.٥ مليون ب / ي ، بعد ان كانت تتوقع ان يصل الى حوالي ١١ مليون ب / ي . وقد انخفض انتاج اتحاد الامارات الى (٢.٠٠٠.٠٠٠) ب / ي .
هذا التندي في الطلب ، وعدم الزيادة في الانتاج ، يعود الى انخفاض معدلات النمو في الدول الصناعية ، وبالتالي انخفاض معدلات ازدياد استهلاكها للنفط كمصدر للطاقة ، وهذا جاء مخالفا لكل توقعات الدول الصناعية ذاتها .

الدولار .. وراء ذلك

ومما يؤيد من ضعف مواقع « الاوبك » ، هو استمرار اعتمادها على الدولار كعملة لحساب اسعار النفط ، على الرغم من محاولات بعض الاقطار فيها للنخلص من الدولار ، والاستعاضة عنه بما يسمى بحقوق السحب الخاص ، وهذا ما اقر مبدئيا في مؤتمر المنظمة الذي عقد في الغابون